

الأرياف المغربية

في ظل التحولات الكبرى للمجتمع (*)

رحمة بورقية

عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - المحمدية

تمكنني فرصة الدعوة التي وجهتموها إلي لإلقاء هذا الدرس الافتتاحي، وفرصة اللقاء بزملاء وطلبة مهتمين بالثقافة، من مساءلة منطق التحول الذي تعرفه الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى التي يجتازها المجتمع الشمولي، ومن فحص آليات اشتغال ذلك المنطق وتحديد بعض مواطنه. أعتقد أن وظيفة السوسيولوجي هي المساءلة النقدية للظواهر الاجتماعية، والكشف عن منطقها وعقلانياتها. أقول هذا القول لكي لا أنساق وراء إغراء إسداء النصح وتقديم التوصيات لأصحاب القرار الإداري والسياسي، ولكي أكتفي بتشخيص وتحليل الواقع القروي ولا أبتعد عن الدور الذي يجب أن يقوم به الباحث(ة) الاجتماعي(ة) في تفسير الظواهر الاجتماعية من موقعه. إنني أعتبر أن هذا دور غير مرتبط بالضرورة بتقديم جواب جاهز على أسئلة جاهزة، أو بصياغة برنامج، تحت الطلب، لقضية إحتار الإداري في حلها، قد يكون للسوسيولوجي دور من هذا القبيل، ولكن يجب أن يقوم به من موقعه كمحلل لقضايا معقدة يطرحها واقع اجتماعي معقد ومركب.

ما هي التحديات التي تواجه الأرياف في ظل دينامية التغير الاجتماعي التي تعرفها كل مكونات المجتمع المغربي؟ وفي أي اتجاه يسير ذلك التحول؟ وما هي مظاهره الكبرى؟

(*) عنوان الدرس الجامعي الافتتاحي للسنة الجامعية 2001-2002 وقد ألقى برحاب الكلية يوم 5 أكتوبر 2001.

إذا تأملنا في التحول الاجتماعي الذي اجتازه العالم القروي عبر الصيرورة الزمنية منذ بداية القرن، من المؤكد أننا ندرك مدى التطور الذي طرأ على المجتمع. فمظاهر العيش مسّها التطور من حيث وسائل الإنتاج والسكن والملبس والاستهلاك. ودخلت المكننة إلى الأرياف لتعزز أو لتحل محل الوسائل التقليدية للإنتاج. كما تراجع السكن في كل من الخيمة والنوالة، كمسكنين كانا سائدين في بداية القرن. ليحل محلهما البيت المشيد بالطين أو الإسمنت، كذلك التغذية تعددت أنواعها، وملبس الشباب القروي يكاد لا يميز عن نظيره الحضري، وتعد كل هذه المظاهر مؤشرات خارجية للتطور الذي عرفته الأرياف من بداية القرن إلى اليوم، وهي مظاهر يعترف سكان الأرياف بحدوثها في خطابهم، ويلاحظونها في مظاهر عيشهم.

من باب تحصيل الحاصل أن نقول اليوم إن المجتمع القروي يتحول، لأن كل المجتمعات تتحول كيفما كان نوعها. ولكن ما أود أن أركز عليه في هذا اللقاء يكمن في الكيفية التي يتم بها التحول، وفي بعض تجلياتها في السياسات التنموية اتجاه العالم القروي، وفي سلوك الأفراد و الجماعات وفي العلاقات بين الأجيال، وفي النظام الأسري، وفي منظومة القيم. كما أن تحليلي للتحول، لا ينطلق من مقارنة معيارية، تطلق عليه حكما إيجابيا أو سلبيا، وإنما من مقارنة تعتبره ظاهرة تاريخية واجتماعية تتطلب الفهم والتفسير.

لن أستعرض كل المراحل التاريخية التي قطعها المجتمع المغربي منذ بداية القرن إلى الآن ، ولا التأثير الذي خلفه الاستعمار على المشهد القروي وعلى توزيع الخيرات وعلى بروز العمل المأجور. فهذه ظواهر تعرض لها كثير من الباحثين في دراستهم وأطروحاتهم. أكتفي بأن أشير إلى أن "التحول الكبير"⁽¹⁾، وهو تحول تاريخي، يتعلق بمرور المجتمع القروي، خلال قرن من الزمن، من موقع القوة إلى موقع الضعف.

(1) استعمل مفهومنا للباحث الأنثروبولوجي كارل بوليني.

كانت البادية المغربية قبل دخول الاستعمار ، منظمة على أساس قبلي. وكانت القبيلة هي التنظيم السياسي المحلي السائد. ولقد كانت العلاقة فيما بين القبائل وبين القبائل والمخزن علاقة تخضع للمد والجزر حسب ميزان القوى وحسب قوة كل قبيلة بالنسبة للقبائل الأخرى أو بالنسبة للدولة (المخزن)، كانت القبائل القوية تهدد السلطة المركزية وتهدد المدن في إطار ما سمي بالسيبة. يتم التهديد داخل لعبة حفظ التوازن داخل المجتمع. ولقد اعتبر بعض الانتروبولوجيين، وخصوصا منهم الفرنسيين في فترة الإستعمار، أن السيبة هي عبارة عن فوضى وتمرد دائم ضد السلطة المركزية. وطبعا كان لهذا الموقف ما يبرره في المنظور استعماري، وذلك لإقرار وظيفة ومشروعية الاستعمار كعنصر موحد للبلاد ومثبت للأمن فيها. قد تكون السيبة نرعا من الفوضى ، ولكنها فوضى منظمة، إذ لم يكن هدف القبيلة التي تهاجم قبيلة أخرى أو تهاجم المدن هو سحق الكيان الآخر، وإنما هو إظهار وإشهار القوة لكي تفاوض، من موقع القوة لا من موقع الضعف، حول الخيارات وحول مجالات السيادة القبلية وحول أداء الضرائب.

لم يكن الهدف من الدخول في السيبة هو قلب ميزان القوى بين البادية والمدينة أو بين القبائل والمخزن، وإنما ظهور القبائل كقوة وكمكون أساسي من مكونات المجتمع الشمولي.

كان تمرد القواد وتملص البعض منهم من أداء الضرائب وغارات البعض الآخر علي الجيوش السلطانية، وسيلة من وسائل إثارة انتباه السلطة المركزية، والتلويح بالاحتجاج من أجل المشاركة في تلك السلطة. ألم يتحول إعلان القواد الكبار في قبائل الأطلس عن تمردهم، إلى توطيد لسلطتهم المحلية والاعتراف بها من طرف السلطة المركزية، ولكي يصبحوا في نهاية الأمر سلطا مناوبة للمخزن على المستوى المحلي؟

كما أن البادية المغربية كانت في الماضي توجد في موقع القوة نظرا لما كان لها من قوة ديمغرافية، باعتبار أن عدد سكان الأرياف كان يفوق عدد سكان المدن، ونظرا لما كانت تتوفر عليه من خيارات في إطار تقسيم العمل بين المدينة والبادية.

كانت تزود البلد بالحبوب وبالثروة الحيوانية ومخزون المياه. وكانت معبرا للقوافل وللتبادل التجاري، لتحترك الحماية الضرورية لحركة البشر والبضائع، بحيث أن عبور بعض القبائل كان لا يتم بدون حماية "الزطاط".

جعل التنظيم القبلي وكل ما يلزمه من تحالف وتعاقد ضد العدو الخارجي، البادية المغربية تفاوض دائما من موقع القوة، تلك القوة التي تستمد أساسا من داخل بنيتها، لا من تقابل يضعها في تراتب مع كيان حضري. فالعلاقة بين الحواضر والأرياف كانت علاقة تكامل، تخضع للمد والجزر دون أن يؤدي ذلك إلى هيمنة مطلقة لكيان على آخر أو لتراتبية واضحة المعالم.

ولكن إذا تأملنا اليوم في عمق التحول انطلاقا من علاقة الأرياف بالمجتمع الشمولي وبالمدينة وبالعالم الخارجي، في سياق عولمة أصبحت تعبر الأوطان وحدود الكيانات المحلية وأصبحت تأثيرات تموجاتها تصل إلى كل دوائر دوائر، عبر أنماط جديدة للعيش، والاستهلاك، والإعلام السمعي البصري، يبدو لنا، وبكل وضوح، أن الأرياف أصبحت اليوم تعرف أو يتم تعريفها، بكل ما ينقصها. وتتم مقارنة الأرياف بما ينقصها في كل من الخطاب السياسي وفي الخطاب العلمي الذي يركز على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وفي خطاب الحس المشترك كما يتداول بين الناس يكمن التحول الكبير في ذلك التغيير الذي حصل علي وضع البادية داخل المنظومة المجتمعية الشمولية، بحيث أصبح في تعارض مع المدينة بل وأصبح تابعا لها وفي مرتبة أدنى منها. ويتجلي ذلك في كل المظاهر المجتمعية: تنظيم المجال، وفي الإنتاج وقيمه، وفي الاستهلاك، وفي المجال الخاص، في نظام القيم، وفي العلاقات الاجتماعية.

ماهي انعكاسات هذا الوضع علي المجتمع الريفي؟ ما هي التفاعلات الأساسية التي أدت إلي هذا الوضع؟ ما هي الدينامية الجديدة والسائدة في المجتمع الريفي والمترتبة عن هذا الوضع؟ كيف يمكن رصدتها على مستوى المؤسسات والعلاقات ونظام القيم والسلوك؟

يمكن أن ننطلق من بعض مواطن ومظاهر التحولات الأساسية على المستوى الماكرو سوسيولوجي والميكرو سوسيولوجي لكي نحاول الجواب على هذه التساؤلات، وسأحضرها في ثلاثة مستويات:

1. السياسة التنموية للدولة.

2. الأسرة والحركة المجالية والاجتماعية.

3. منظومة القيم الثقافية.

1. السياسة التنموية :

من المؤكد أن الدولة، منذ الاستقلال، أدرجت في سياستها التنموية للمجتمع قضايا الوسط القروي. كان للأرياف نصيب في كل المخططات الثلاثية والخماسية التي بلورتها الدولة، والتي تعاقبت منذ الاستقلال. ولكن ما هي المقاربات التي نهجتها الدولة لتنمية الوسط الريفي؟

فإذا كنت قد اخترت أن أبدأ بمستوى الدولة. فلأن الدولة في المجتمعات السائرة في طريق النمو هي المحرك للتحويل، وهي التي توجهه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالدولة مصدر القرار والمنتجة للسياسات، وإذا أردنا أن نشخص طبيعة المقاربات التي تبنتها الدولة تجاه الوسط الريفي، نجد بأن هذه الدولة مرت سياستها منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن من ثلاث مراحل، وهي بمثابة مقاربات.

بدأت المرحلة الأولى من بداية الاستقلال إلى حدود السبعينات. كان على الدولة، خلال هذه المرحلة تحقيق هدف توطيد دعائم مركزيتها على المجتمع، وأخذ المبادرة في بناء المغرب الحديث، وتنمية البلاد. ولكي تبلغ هذا الهدف، كان عليها أن تنهج مقاربة فوقية ومركزية، تطابق بين القرار السياسي والقرار التنموي، وتقوي مركزيتها ومشروعيتها. فعلى الرغم من وجود مصادر أخرى للمشروعية، كانت التنمية

أحد تلك المصادر. وهكذا أخذت الدولة على عاتقها تنمية المجتمع وتوفير البنيات التحتية في الحواضر والبادي وتأطير تلك التنمية في البوادي عن طريق التقنيين والإداريين الذين حلوا تدريجيا محل المؤسسات المحلية والأشكال التقليدية للتأطير والتنظيم الاجتماعي. ولم يخل هذا المشروع التنموي من مواجهة تحديات.

تتخلل المجتمع المغربي اختلافات من حيث طبيعة المجالات الطبيعية ومصادر العيش والإنتاج، ما يترتب عن ذلك من حيث التنوع في النسيج الاجتماعي والاختلاف في التقاليد والعادات وفي أنماط العيش. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ترابيات مجالية موروثية عن الاستعمار، وهي التي وضعت فصلا بين المغرب النافع وغير النافع. إلا أن المقاربة التي تبنتها سياسة الدولة لتنمية المجتمع كانت تواجه تلك الاختلافات بمقاربة ذات قالب واحد، بدون أن تحظى الأرياف بسياسة مكثفة تعيد التوازن بين المناطق.

فمن الناحية الطبيعية والاقتصادية، نجد المناطق الصحراوية، وشبه الصحراوية والسهول، والأحواض السقوية، والأراضي البورية والمجالات الجبلية. ويترب عن هذا الأمر تنوع لا في أنماط الإنتاج فحسب، وإنما أيضا في بعض الأعراف المحلية وأشكال التعبئة الاجتماعية. فعلى الرغم من وحدة المقومات الثقافية للمجتمع المغربي، توجد خصوصيات محلية تعبر عن اختلافات في التقاليد وفي بعض المعايير وفي أوضاع المرأة وفي أشكال التدين. غير أن الدولة أسندت، في هذه المرحلة، أمر تأطير التنمية للإداريين والتقنيين، كامتداد طبيعي لها، وسن سياسة مركزية وتنمية يخطط لها في المصالح المركزية وبلورها الإداري التقني، الذي لا يعتبر دائما تعددية المشاهد القروية ولا الخصوصيات الاقتصادية والثقافية المحلية، فإبرادة مركزية جاء التقطيع الإداري الجديد بعد الاستقلال ليحل محل التقطيع القبلي، وتبعته المشاريع التنموية، كمشروع سبو، ومشروع درو، والإنعاش الوطني، وعملية الحرث بالجرار، بالإضافة إلى مشاريع تدعيم البنيات التحتية القروية. ومن الملاحظ أن السياسة التنموية التي أطرت هذه المشاريع، اتسمت بتوجه ومقاربة مركزيين. فما هي مبررات هذه السياسة؟ وما هي انعكاساتها على المجتمع الريفي؟

كان لهذه السياسة ما يبررها بعد الاستقلال. كانت الدولة توجد أمام تحدي بناء الإدارة المركزية للمجتمع ومغرية الأطر ومنح تلك الأطر سلطة القرار. إلا أن من انعكاسات هذه المقاربة المركزية، تهميش المؤسسات الاجتماعية التقليدية، وضعف الآليات التقليدية للتعبيئة من أجل تدبير الإمكانيات المحلية. فقد تراجع دور المؤسسات التقليدية بدون أن تعوضها مؤسسات أخرى لتقوم بالأدوار التي كانت تقوم بها، كانت القبيلة مجالاً للإنتاج وتدبير الموارد الطبيعية؛ إلا أن دورها في إطار التعبيئة الجماعية، أصبح منذ الاستعمار يقلص شيئاً فشيئاً في كثير من المناطق، خصوصاً منها تلك التي تجاور المدن الكبرى، على الرغم من كونها استمرت كإطار للإنتماء وللهوية المحلية وللتوظيف السياسي في الانتخابات. كما لم تعوض الجماعات القروية الإطار القبلي نظراً لمعوقات تتعلق بالتدبير وبالحثثيات السياسية وبالعلاقة بين المنتخبين والسكان. وتدرجياً ربطت الإدارة المركزية تحالفاً مع الأعيان وتراجعت المبادرة المحلية لتعويضها التبعية للإدارة مع تعاظم سلطة هذه الأخيرة.

وليس من الصدفة أن يتم التطابق في تصورات القرويين بين المخزن والسلطة المطلقة للدولة القادرة على إنجاز كل شيء، وغالباً ما كان القرويون يرددون أن المخزن "قاد بشغالو"، أو "المخزن كبير" أو "المخزن ما يقدر عليه حد"، للتعبير عن تصور المخزن كمصدر للسلطة المطلقة وللقدرة اللامحدودة على العطاء والإنجاز. وشيئاً فشيئاً ترسخت صورة الدولة المعطاءة في المخيلة الجماعية لسكان الأرياف. كما تراجع دور الأطر الاجتماعية للتضامن المحلي في الدولة، تلك الاتكالية التي تسربت للسلوك والمواقف وأضعفت آليات التعبيئة الجماعية الضرورية لكل تنمية محلية. إنها محطة من محطات التحول الكبير.

لقد خلقت الدولة لنفسها صورة المعطاء، واستسلمت لهذه الصورة التي تبرز قدرتها وسلطانها الرمزية. ومن المفارقات أن ما كون عظميتها شكل في نفس الوقت ضعفها. فالدولة المعطاءة لم تكن قادرة على المزيد من العطاء، وكان لا بد من كبح العطاء والدخول في بلورة تصور جديد يعمل على تراجع تلك الصورة.

دخلت السياسة التنموية في مرحلة جديدة ابتداء من الثمانينيات إلى حدود بداية التسعينيات، بحيث جاءت سياسة التقويم الهيكلي بتوصية من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي، لتوصي بالتقليص من المصاريف في القطاعات ذات المردودية الضعيفة كالقطاعات الاجتماعية، ولكي يتم توجيه التقشف نحو هذه القطاعات لأنها المستهلكة لجزء كبير من ميزانية الدولة. وبالطبع، أخذ العالم القروي نصيبه من تأثير هذه السياسة، ففي رأي المحللين وحتى في رأي خبراء البنك الدولي، أن سياسة التقويم الهيكلي قادت الدولة في اتجاه سياسة غير اجتماعية أدى ثمنها، في المقدمة، العالم القروي والشرائح الفقيرة في الحواضر. وكم كانت المفاجأة كبيرة، بعد إحصاء 1994، عندما كشفت الإحصائيات أن المغرب، بعد أربعين سنة من الاستقلال، مازال فيه معدل الأمية مرتفعا، يصل إلى 55%، وأنه أكثر ارتفاعا في الأرياف، بحيث مازال 75% من السكان القرويين أميين، وأن معدل النساء القرويات الأميات يصل إلى 89% (2). كما أن التغطية الصحية ضعيفة في الوسط القروي باعتبار أن 31% من السكان القرويين تبعد عنهم الوحدة الصحية بـ 10 كلمترات، وفي الأقاليم التي اعتبرت أقاليم الأولويات الاجتماعية، لا تتجاوز التغطية الصحية طبيبا واحدا لـ 10.000 من السكان (3). وفيما يخص الماء الصالح للشرب 12% فقط من الأسر تعيش في دوار يتوفر على الماء الصالح للشرب (4). وكل هذه المعطيات تكون مؤشرات اجتماعية لمعوقات التنمية، وهي التي أيقظت وعي السياسة التنموية نحو توجه جديد، تماشيا مع هذا التوجه الجديد للدولة الذي يعيد الاعتبار للقطاعات الاجتماعية، أحدثت بعض المشاريع التي تصب في هذا الإطار. منها مشروع الأولويات الاجتماعية (الباج) الذي يقوم على مبدأ التنمية بالهدف Le ciblage. ويهدف برنامج الأولويات الاجتماعية إلى توجيه الأولويات للأقاليم الأكثر فقرا واحتياجا، وذلك

(2) Direction de la statistique. Recensement de 1994. les caractéristiques socio-économiques et démographiques de la population. Niveau National. P.60.

(3) Ministère de la santé. Stratégie sectorielle. P21.

Direction de la statistique. Indicateurs de suivi du BAJ. Juin 1999. P.23

(4) Direction de la Statistique. Indicateurs de suivi du BAJ. Op.cit.

بصياغة برامج لتحسين البنيات التحتية في البادية، وتوجيه الجهود لبلورة مشاريع اجتماعية قطاعية في ثلاثة مجالات وهي : محو الأمية، والصحة والتعاون الوطني، واعتمادا على بعض المؤشرات الاجتماعية، تم تحديد 14 إقليما يستهدفها البرنامج. وبالإضافة لذلك أحدثت برامج قطاعية تستهدف التغلب على النقص في الماء ومعالجة مشكل كهربية القرى وتوجيه بعض البرامج الصحية للعالم القروي.

وفي سياق تحول سياسة الدولة، كان على هذه الأخيرة خلال هذه المرحلة، أن تعلن الانسحاب التدريجي والتراجع عن التدخل مباشرة على مستوى التدبير لصالح الجهوية واللامركزية وإشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية القروية. فعلى الرغم من أن هذا التوجه أصبح مؤشرا على التحول المرتقب، فهو لم يترجم بعد التنمية المحلية الشاملة للمجتمع القروي. فالجهوية واللامركزية ما زالت تعترضها صعوبات، وتدخل المجتمع المدني لم تتوضح بعد معالم التعاقد الضروري بينه وبين الدولة في اتجاه تحديد المسؤوليات ومجالات العمل والتخصص. فعلى الرغم من المجهودات التي تقوم بها بعض المبادرات المحلية، أو تقوم بها هذه الجمعية أو تلك، تبقى تدخلاتها جزئية وموزعة، ومختلفة من حيث الأهداف والوسائل، ولم تصل بعد لتعبئة العالم القروي في حركة تنمية عارمة. فإرث الماضي القريب ما زال قائما، بحيث أن آليات التضامن الاجتماعي تراجعت، بدون أن تستقر آليات جديدة وفعالة للتضامن الاجتماعي، التي ستعمل بشكل متواز مع استراتيجية دولة قوية اجتماعية محفزة ومواكبة، هذه الدولة التي مازالت تنمية المجتمع القروي في حاجة إليها. ويمكن أن نقول إننا نعيش في الوقت الراهن مخاض بروز سياسة تنمية تعيد الاعتبار للامركزية وللمبادرة المحلية وللتشارك، وتلعب فيها الدولة دور المحفز والمؤطر والمرافق.

وفي سياق آخر، فالتنمية القروية لا يمكن أن تتم إلا انطلاقا من معرفة داخلية للذين توجه إليهم تلك التنمية، أي سكان الأرياف، أنطلق من موقف سوسيولوجي لأعتبر أن التنمية لا تحتسب فقط بمقدار المنتج الفلاحي السنوي للعالم القروي ولا بعدد المشاريع التي تسطرها المخططات فحسب، وإنما أيضا، وخصوصا، بمقدار

المنتوج العائلي وبالعلاقات الاجتماعية المحلية، وبمدى التشبث بها وبتصورات القرويين لأنفسهم وللآخرين، فإذا لم تحقق التنمية للأفراد وللجماعات ذلك التحسن في الإنتاج وفي النظرة الإيجابية للذات، فمعنى ذلك أن مشروع التنمية قد أخطأ الهدف، ويجب إعادة النظر فيه.

2. الأسرة القروية والحركية المجالية والاجتماعية

ما هي المظاهر الأساسية التي من خلالها يمكن تشخيص التحولات التي مست التنظيم العائلي في الأرياف؟ في سياق الجواب على هذا التساؤل، لنبدأ بتحديد الوظائف الرئيسية للأسرة القروية.

إن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تتم داخلها وظيفة الإنتاج البيولوجي والتوالد. وهي أيضا موطن لإعادة الإنتاج الاجتماعي عن طريق التربية والتلقين. كما أن الأسرة موطن لوظيفة الإنتاج المادي والاقتصادي، بحيث تكون، في الوسط القروي، وحدة إنتاجية اقتصادية أساسية. غير أن عددا من المؤشرات تشير إلى أن الوظائف مهددة اليوم بالتعطيل. فكيف يمكن تفسير ذلك؟

ففيما يخص الوظيفة البيولوجية، اعتمادا على إحصاء سنة 1994، نلاحظ أن معدل سن الزواج بالنسبة لمجموع الساكنة ارتفع، بحيث أصبح بالنسبة للزواج الأول هو 27,8 سنة (30 سنة للذكور و 25,8 للإناث) ونجد أن الوسط الريفي لم يخل من هذه الظاهرة بحيث أن معدل هذا السن بالنسبة للذكور هو 28,3 وللإناث 24,8. (5). وإذا علمنا أن ظاهرة الزواج المبكر كانت ملازمة للمجتمع القروي في الماضي، يظهر لنا الحجم الكبير للتحويل. وتجد الظاهرة تفسيراً لها في محدودية الدخل عند الشباب القروي، وكذلك في كل ما يترتب عن ذلك، كعزوف الشباب عن الزواج، أو الهجرة الموسمية والدائمة لفئة من السكان، التي يتزايد عددها، وتهاجر آملة في وجود العمل

(5) Direction de la Statistique. Recensement 1994. Les caractéristiques socio-démographiques de la population. p.46.

المأجور والوصول إلى موارد جديدة للعيش. ويترتب عن هذه العوامل الاقتصادية التي تتجلى في ضيق مصادر العيش، حركة مجالية للشباب القروي وعدم استقراره. لقد أصبحت فئة عريضة من الشباب بفعل التمدرس وبفعل جاذبية المدينة، تهاجر تبعا لبروز تصور يجعل المدينة أحسن مجال للعيش. وتبين الإحصائيات أن معظم المهاجرين ذوي الأصول الريفية هم شباب أقل من 40 سنة (6). كما أننا أصبحنا نلاحظ بروز هجرة النساء المتزوجات والعازبات في الإحصائيات، وهي ظاهرة جديدة، بحيث نجد أنه حسب إحصائيات مديرية الإحصاء أن النساء يمثلن 52% من مجموع المهاجرين بالنسبة لآخر هجرة (7). ففي دراسة حول الهجرة القروية إلى مراكش، نجد من بين 312 امرأة مهاجرة لمراكش شملت العينة، 26,3% كن عازبات عندما هاجرن (8). وليس من الغريب أن يكون لذلك تأثير على دورة الإنتاج البيولوجي وعلى تغيير في ديمغرافية البادية المغربية. لقد أبرز إحصاء 1994، لأول مرة في تاريخ المجتمع المغربي، أن عدد الساكنة في المدن يفوق عدد ساكنة البوادي. ويمكن أن يعتبر هذا المعطى مؤشرا على التحول الكبير الذي طرأ على الدينامية الديموغرافية.

ليس لعدم استقرار الشباب، ولدخول المرأة في سيرورة الهجرة، تأثير على الإنتاج البيولوجي فحسب، وإنما أيضا على الإنتاج المادي، وتعريف الوظيفة الاقتصادية للأسرة نوعا من التغيير يدخلها في سيرورة التعطيل. ولتوضيح ذلك يمكن أن نستعرض التحول الذي طرأ على الأسرة القروية من حيث العمل والأدوار بين أفرادها، ومن حيث القيم والطموحات التي أصبحت تراود الشباب القروي.

(6) Direction de l'Aménagement du Territoire; Résultats du projet migration interne et aménagement du territoire. Enquête Ménage migrant dans les zones de départ et d'accueil. Rapport de synthèse. Basé sur EMIAT, 1991, p.17.

(7) Direction de l'Aménagement du Territoire. Résultats du projet migration interne et aménagement du territoire. La migration féminine. 1998, p.12.

(8) دراسة توجد في طريق الإنجاز من طرف كلية الاداب والعلوم الانسانية بالمحمدية من طرف رحمة بوقية وحسن رشيق ورشيدة تافع وبنغموس جميلة 2001.

كان الإنتاج المادي في الأسرة القروية يتم حسب تقسيم العمل، بحيث يتكلف الزوج بالفلاحة وتدبير الرعي والزوجة بالعمل المنزلي، مع القيام ببعض الأعمال الفلاحية الخاصة كما تقتضيه بعض الخصوصيات المحلية والأعراف. كما أن الأبناء يقومون بأعمال تحت مراقبة الآباء، في حالة الذكور، وتحت تربية الأمهات إذا كانوا إناثا كالرعي وحراسة الماشية والسقي وجمع الحطب وغير ذلك مما يتكلف به الصغار في البادية. إذ كان كل فرد في العائلة يساهم من وضعه و من موقعه فيما يسميه الأنتربولوجيون بالاقتصاد العائلي. إلا أن الشباب القروي اليوم أصبح غير مستقر ويرأوده حلم الهجرة للمدينة أو الخارج، فالشباب الذي ينتقل بين المدينة والبادية، أو الذي يتأهب للمغادرة ويعيش حالة انتظار، هو شباب لا يساهم بشكل كلي في الإنتاج الفلاحي أو الرعوي. بل وأصبح الآباء في معظم الأسر هم الذين يتكلفون بالفلاحة والرعي. وأصبح من سمات أرباب الاستغلاليات الفلاحية التقدم في السن. يؤدي هذا الأمر إلى كون الإنتاج المادي الذي يعتمد على الأسرة القروية سيصبح محدودا بفعل شيخوخة اليد العاملة، وهجرة الشباب الفعلية أو المستقبلية التي يستدعيها وجود شباب في وضع المستعد والمتأهب للرحيل . ومن الملاحظ أن الإنتاج الفلاحي والرعي أصبح، في إطار الاستغلاليات العائلية، وخصوصا في المناطق البورية، مؤطرا من طرف جيل متقدم في السن، ومعنى ذلك أن الشباب القروي أصبح يخرج تدريجيا من سيرورة الإنتاج الفلاحي والرعي.

وهكذا ينسحب الشباب، أبناء المزارعين من حلقات الإنتاج الفلاحي لكي ينضموا لفئات الباحثين عن العمل المأجور أو المرشحين أو المقبلين على الهجرة الداخلية أو الخارجية. ومن عواقب ذلك، أن الشباب عندما يخرج من دورة الإنتاج الفلاحي والرعي، فإن المعرفة العملية بشؤون الفلاحة والرعي لا يتم انتقالها من جيل قديم لجيل جديد، ولا يبلغها جيل الآباء لجيل الأبناء، جيل يرأوده باستمرار حلم العيش في المدينة أو في الخارج. وقد أصبحت، داخل الأسرة، وظيفة تلقين مهنة الفلاحة وتقنياتها والمعرفة بشؤون تربية المواشي، تضعفان وتراجعا أمام غياب فعلي أو محتمل للشباب القروي. وبهذا يكون تواصل المعارف الخاصة بالعالم القروي

فيما بين الأجيال صعب التحقيق بل ويتعطل ليهدد إعادة الإنتاج واستمرارية المجتمع القروي في المدى البعيد .

وعلى المستوى الاقتصادي، معظم الأسر القروية فقيرة أو مهددة بالفقر، وتبين خريطة الإحصائيات للفقر عبر التراب الوطني أن الفئات الأكثر فقرا توجد في الأرياف. فمن بين 10 أفراد فقراء، 7 منهم يقطنون في البادية، وأغلب الساكنة القروية إما فقيرة أو معرضة للفقر. (9) أظهرت الإحصائيات التي أنجزت حول المستوى المعيشي للأسر أن الأسر تتوزع في الأرياف إلى أربعة فئات : الفئة الأولى، المهمشة تعيش في الفقر المطلق تمثل 6,5% من الأسر مقابل 9,78% في الحواضر. والفئة الثانية، الفقيرة التي تمثل 8,51% مقابل 9,36% في الوسط الحضري . والفئة الثالثة، المتوسطة وتمثل 4,37% مقابل 40%. وفي الأخير الفئة الميسورة (10) والتي تمثل 1,4 مقابل 13% في الحواضر. فالدخل السنوي بالنسبة للفئة المهمشة لا يتعدى 2384 درهم سنويا ولا تتعدى الفئات الفقيرة والمعرضة للفقر ضعف هذا القدر (11).

ولهذا الوضع انعكاسات على معظم الأسر القروية التي تنتمي للفئات المحتاجة والتي تنعدم لديها إمكانيات الحصول على الدخل والتوفير. وبهذا تضعف سبل الوسائل لتحسين مستوى العيش والوصول إلى نمط أفضل، وتستعصي كل إمكانية للصعود في السلم الاجتماعي. ويمكن لنا أن نقول بأن سيروية الحركية الاجتماعية من داخل المجتمع القروي تعرف تحولا وركودا، وذلك لعدة عوامل.

فالحركية الاجتماعية هي تلك المسافة التي يقطعها الفرد أو الجماعة فوق المجال الاجتماعي، لينتقل من وضع لآخر. فكل المجتمعات منظمة على أساس وجود

(9) Ministère de la prévision Economique et PNUD. *Pauvreté au Maroc : diagnostic, stratégie et plan d'action*. Décembre 1993. p.58.

(10) ولا داعي للتذكير بأن الأسر القروية الميسورة لا تسكن في البادية، بل عندما تتوفر لها الإمكانيات فهي تنتقل إلى المدن وتعمل على تدبير ممتلكاتها الفلاحية والرعية بدون أن تستقر في البادية.

(11) CERED. *Populations vulnérables. Profils socio-démographiques et répartition spatiale*. P.39 et p.301 (tableau).

تراتبية اجتماعية، وعلى وجود مواقع اجتماعية يحتلها الأفراد والجماعات داخل المجتمع⁽¹²⁾. وتكون حركية نسيجها الاجتماعي تصاعدية أو تنازلية، وأفقية، عندما يكون هناك تغيير وضع بآخر دون تحقيق الترقى الاجتماعي، أو عمودية، عندما يكون صعود أو نزول في السلم الاجتماعي. كما نجد حركية فيما بين الأجيال، عندما يحتل الابن وضعاً اجتماعياً أرقى من أبيه. ولا تمس الحركية الاجتماعية الأفراد فحسب، وإنما أيضاً العائلات والفئات أو الطبقات الاجتماعية⁽¹³⁾. وانطلاقاً من هذه المسلمات النظرية، نلاحظ بأن الحركية الاجتماعية في الأرياف المغربية، تأخذ طابعاً مجالياً. فكيف يتم ذلك؟

إن العوامل التي تؤثر على الحركية الاجتماعية التصاعدية، والتي شملها تحول كبير، كان لها أثر على الحركية الاجتماعية في الوسط الريفي أيضاً. ويكون التعليم أهم تلك العوامل. ولقد كون التعليم في فترة ما بعد الاستقلال القناة الأساسية للحركية الاجتماعية، على الرغم من ضعف المستوى التعليمي بين سكان الوسط الريفي، بحيث أن اكتساب التعليم والحصول على الشهادة الابتدائية أو الثانوية أو الجامعية من طرف الشاب القروي، يمكنه من تحقيق حركية تصاعدية محققة، ومن الوصول إلى الوظيفة العمومية للدولة. ولقد جسدت هذه الفئة بالملاموس الترقى الاجتماعي عبر التعليم الذي ساهم في تقريب الفرص بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية أمام الحصول على الشغل وأمام الترقى الاجتماعي⁽¹⁴⁾.

فالحركية الاجتماعية التصاعدية بين الأجيال تكون عندما نقارن بين الوضعين الاجتماعيين للابن وللأب، ونجد أن الابن حقق طفرة في السلم الاجتماعي، وانتقل من فئة أبيه إلى أخرى. وغالباً ما تجد بأن عدداً من أبناء العائلات القروية انتقلوا، في

(12) Pierre Weiss. *La mobilité sociale*. PUF, 1986. p.9.

(13) مثلاً عندما نتحدث عن التدهور الذي تعرفه الطبقات الوسطى.

(14) وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الحركية الاجتماعية هي ملازمة لكل المجتمعات. وكلما كان هناك حراك اجتماعي كلما كان ذلك مؤشراً على حيوية المجتمع وعلى ديناميته.

السنوات الأولى بعد الاستقلال، عن طريق التعليم، إلى الفئة الوسطى الحضرية⁽¹⁵⁾. مع الأسف لا يتوفر لدينا ما يكفي من الدراسات الدقيقة حول هذه الظواهر، والتي يتم فيها تتبع تاريخ بعض العائلات عبر الزمن والمقارنة بين الأجيال⁽¹⁶⁾. ولذلك تبقى ملاحظتنا تخمينية تستند إلى بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والتي أصبحت تميز العالم القروي. وانطلاقاً من هذه الملاحظات، يمكن أن نقول إنه كان من المحتمل، في بداية القرن، لابن الفلاح أن يصبح فلاحاً ويستقر في وضعه، وبعد الاستقلال، أن يصبح موظفاً صغيراً متعلماً، وفي الوقت الحاضر، أن يكون عاطلاً يبحث عن العمل ويدير ظهره لشؤون الفلاحة.

لقد وقع إذن تحول في طبيعة الحركية الاجتماعية من فترة ما قبل الاستعمار إلى الآن، مروراً بفترة الاستقلال، بحيث كان المجتمع القروي في ما قبل الاستعمار مهيكلاً هيكلة شبه قارة.

كانت التراتبات الاجتماعية فيه واضحة، وإلى حد ما مستقرة. كما كانت تراتبية العائلات في الحواضر والفروق بين الخاصة والعامة بارزة. أما في البوادي فكان للنظام القبلي تراتباته الخاصة والكل في القبيلة يعرف من بيده السلطة والجاه. من هذه الفترة إلى فترة الاستعمار وبعد الاستقلال حدثت دينامية جديدة برز فيها التنافس للاستحواذ على الخيرات والثروات، مع الإقبال على التعليم الذي مكن البعض من الحصول على رصيد من الرأسمال الاجتماعي. وأعقبت هذه الفترة، المرحلة الحالية التي جعلت العالم القروي يدخل في حركية مجالية عن طريق الهجرة لتحقيق الحركية الاجتماعية، لتحسين مستوى العيش والترقي في السلم الاجتماعي، بحيث تستقطب المدن، يوماً بعد يوم، فئات من المهاجرين القرويين، قادمين من البادية للبحث عن فرص الشغل وعن وسائل للترقي الاجتماعي.

(15) Henri Mendras et Michel. *Le changement social*. Colin. 1983.P.167.

الفصل المخصص للحركية الاجتماعية

(16) باستثناء أطروحة حماني أفضلي، النخب المحلية: مكانتها وأدوارها. مدينة الخميسات ومنطقة ولماس نموذجاً. أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1999.

إن ما يلاحظ من خلال بعض الدراسات أن شبكة العلاقات الاجتماعية للتضامن، سواء في الموطن الأصلي أو في المجال الحضري الذي يستقبل المهاجرين، أصبحت تضعف شيئاً فشيئاً. فقلما يجد الفرد مساعدة من طرف أبناء منطقته أو عندما يهاجر إلى المدينة ويستوطن بها. ومرد ذلك إلى ضعف آليات التضامن العائلي بفعل الفقر والحاجة، خصوصاً في مناطق الساحل الشمالي حيث عرفت المنطقة انصهاراً بشرياً كبيراً. وقد يصمد نسبياً هذا التضامن في مناطق أخرى، كالمناطق الجنوبية التي مازالت تعرف استمرارية بعض الآليات التقليدية للتضامن.

إن عدم تأمين الدخل لفئات كبيرة من المجتمع، ولد لديها ثقافة الخوف من المستقبل. وتبدو بوادر هذه الثقافة عند سكان الأرياف أكثر من غيرهم. فأمام هشاشة نمط العيش في البوادي وغياب الشعور بالأمن الاجتماعي يظل الفرد يترقب الطارئ. لا يتوفر القروي على الأمن الاجتماعي، نظراً لغياب ما يضمن الدخل المنتظم لتغطية الحاجيات الضرورية كالتغذية والتعليم والصحة والسكن. وانطلاقاً من أوضاع فئة كبيرة من القرويين، يمكن أن نقول بأن القروي يعيش عامة في مناخ تسيطر عليه المجازفة وعدم الاطمئنان. ويتجلى ذلك في التقلبات التي تلازم حياته، والتي يتم التعبير عنها باللغة العامية "بدواير الزمان". فالسما قد تمطر أولاً تمطر، والأرض قد تنتج أو لا تنتج، والتعليم والاستثمار في الأبناء قد يعطيان ثمارهما أولاً يعطيانهما، والمدخول قد يتوفر أو لا يتوفر. ويولد هذا الوضع مواقف تترقب المستقبل بقلق دائم واطمئنان منعدم.

فالتقلبات الطبيعية تهدد المحصول السنوي للقروي، والتقلبات الاجتماعية والاقتصادية تهدد وضعه الاجتماعي وتهدد مصير أسرته. وهذا ما يجعل الشباب القروي يدير وجهه لقريته وابتعد عن استثمار مجهوده وقوة شبابه في الفلاحة أو الرعي ليعيش نوعاً من الانتظارية، تتسرب لسلوكه ولمواقفه لحد أن تصبح ثقافة غير محفزة على العمل والعطاء. فعندما يهاجر إلى المدينة فهو يبحث عن الضمان والأمن، قد لا يجدهما في مجالته الجديد، ولكن الحركة المجالية هي رد فعل تولده ثقافة الانتظار والشعور بعدم الأمن الاجتماعي.

إن مطامح الأسر القروية تتماشى مع واقعها . فالقروي لا يحلم إلا بما قد يحتمل تحقيقه . فأغلب الآباء يطمحون أن ينخرط أبنائهم في الجندية أو أن يحصلوا على وظيفة عون أو وظائف صغيرة في إطار الوظيفة العمومية، لأن مثل هذه الوظائف تؤمن الدّخل الشهري الذي يبديد الخوف من عدم وجود أي دخل.

3. القيم القروية

وإذا انطلقنا من المستوى الثقافي يمكن أن نتساءل هل للأرياف ثقافة خاصة؟ ونستعمل هنا مفهوم الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي، أي مجموعة من القيم والمعايير والتصورات التي توجه السلوك والعلاقات الاجتماعية داخل الوسط القروي. ومن هذا المنطلق من الصعب أن نجد للقيم الثقافية حدودا مجالية. وخصوصا في وقتنا الحاضر، الذي يعرف حركة للبشر وللأفكار وللقيم. ولكن مع ذلك فإنماط السلوك والأفكار والمعايير الاجتماعية كانت وما تزال تميز القرويين عن سكان الحواضر. ويشهد الوسط القروي، اليوم، تحولات تتجلى في تصور القرويين لمجتمعهم ولذاتهم وللآخرين.

إن للقيم ارتباطا بالواقع الاقتصادي المعيش. فنظرة القرويين للماضي ولقيم الماضي فيها نوع من الحنين وخصوصا بالنسبة للجيل القديم . وقد تتأرجح المواقف بين التعبير عن مناقب الحاضر أو الماضي. فتارة يكون الماضي مجالا للخير والرفاه، عندما يردد القرويون "بكري كان الخير" وتارة أخرى، يكون مجالا للتعاسة، عندما يرددون : "بكري كنا كمنشو غير بلحفا"، أي كنا نمشي حفاة للدليل على تدني مستوى العيش. فالقرويون يحكمون على الماضي حسب أوضاعهم في الحاضر. فكلما تعذرت مصادر العيش وازداد الغلاء، وأصبح ما يسميه القروي "بالزمن صعب" إلا وبرز الماضي كمصدر للخير.

فالحاضر هو الواقع الحالي للقرويين، وإن قيمته تتحدد انطلاقا من معايير منبثقة عن المجال الحضري. تضعهم نظرتهم لهويتهم القروية في المرتبة الأدنى بالنسبة للهوية الحضرية. ومن الأكيد أن القروي يقبل هويته القبلية والتي تظل مرتكزا لانتمائه ولكنه ينظر إليها بنظرة سلبية. فالهوية الاجتماعية هي تلك الصورة التي يكونها الفرد والجماعة عن نفسيهما داخل العلاقات التي تربطهما بالآخرين، وتمكنهما

من وضع ذاتهما داخل ترتيب معين. فالقروي لا ينظر إلى هذا الترتيب، إلا كترتيب بين المدينة والبادية، تحتل فيه هذه الأخيرة الدرجة الدنيا. وهو بهذا يعيد إنتاج نظرة الحضريين له.

إن الطريقة التي تتكون بها النظرة السلبية للذات تنتج عن التفاعل مع نموذج أو مرجع. وفي هذا السياق، تحضر العلاقة بين المدينة والبادية. فالمدينة، نظرا لمكانتها في المجتمع وفي التصورات، هي بمثابة مرجع للمعايير والممارسات السلوكية. إذ تقاس ممارسات القرويين بمرجع الممارسات المدينة. وبنوع من الإعجاب يقول القرويون إن أهل المدينة "يفعلون كذا" أو "لا يفعلون كما نفعل نحن".

تكون الفئات الحضرية الجماعية المرجع (groupe de référence) للفئات القروية. ويمكن أن نميز على المستوى الاجتماعي، بين الجماعة الأصلية وهي تلك التي ينتمي إليها الفرد أو مجموعة معينة، وبين الجماعة المرجع التي يطمح إليها وإلى نمط عيشها. وتشكل الفئات الحضرية الجماعية المرجع بالنسبة للأسر التي تعيش في البادية. فهي تطمح أن تصل إلى نمط عيشها في المسكن والمأكل والاستهلاك. وتظهر هذه الظاهرة بحدة أكبر بين الشباب القروي الذي تجذبه المدينة ببنياتها التحتية وبفضاء الترفيه كالمقاهي والسينما وفضاءات الإغراء، كواجهات المتاجر وغيرها.

من المؤكد أن لسكان الأرياف ثقافة ريفية، ولهم إنتاج وإبداع، ولكن، ما هي قيمة كل ذلك في الحقل الثقافي للمجتمع المغربي؟

إن للأرياف منتوجاتها الخاصة التي تعبر عن الإبداع، وتتجلى في زرابي وأواني ومصنوعات يدوية. إلا أن تلك المنتوجات لم تعد تروج للاستهلاك الجماهيري إلا في حدود ضيقة، لتستهلك من طرف سائح زائر استولى عليه الحنين لما هو طبيعي ويدوي، أو من طرف فئة اجتماعية خاصة، عملت على تضمين تلك المنتوجات بقيمة جديدة لا تمت بصلة لقيمتها الأصلية. إن الجرة الطينية عندما توضع في بهو فندق فاخر، أو في ممر فيلا فخمة، تكتسب قيمة أخرى أعطاهها إياها المكان الذي وضعت فيه، ولم تكتسبها من ذاتها. لم يعد للمنتوج الإبداعي القروي قيمة إلا كمرجع للحنين. إن قيمتها في سوق الرأسمال المادي والرمزي تعرف الانخفاض المستمر. لم يعد اكتسابها يجلب السمعة أو الجاه لمالكها. وأمام زحف المنتوجات المصنعة المعروضة في الأسواق القروية، أصبحت قيمتها منخفضة حتى في أعين القرويين أنفسهم.

ف عندما يحدث أن تتدخل الإدارة الوصية على التراث وعلى ما يسمى بالصناعة التقليدية لكي تبعث في المنتج الحيوية ولكي تعمل على الرفع من قيمته، كما يقع للزربية، يفقد ذلك المنتج هويته القروية. سرعان ما ترتفع قيمته المادية ويتدخل الوسطاء لتحويل فائض القيمة نحو مجالات غير المجال القروي.

لا ينظر القروي إلى الاستهلاك إلا من منظار الجماعة المرجع، تلك الفئة الاجتماعية التي تكون مرجعا له في السلوك وفي نمط العيش. وهي الفئات السفلى والمتوسطة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. لم يعد القروي ينتج مقدار ما يستهلك، وإنما يستهلك أكثر مما ينتج. بل ويستهلك ما لا ينتج، بحيث أن جل المواد التي يستهلكها تنتج في المدينة كال مواد الغذائية والألبسة وغيرها، مما يجعله في حاجة ملحة ودائمة للحصول على النقد والبحث المستمر عن مصدر للدخل.

إن الفرق بين المدينة والبادية ليس مجرد فرق مجالي، وإنما هو فرق تراتبي يضع قيم المدينة في الأعلى وقيم البادية في الأسفل. هناك خزان من التصورات والمواقف السلبية تجاه ما هو قروي يتم ترويجها في سوق القيم الرمزية. ويعمل القروي ذاته على انتعاشها وإعادة إنتاجها عندما يتبناها ويحملها عن نفسه. فكثيرا ما نسمع القرويين يرددون عن حالهم قولة : "أنا غير عروبية"، لاحتضان وتبني إحتقار أنتجه المجتمع الحضري عنهم. تحتقر القروي ثقافة مجتمعه مما يفضي به إلى إحتقار نفسه وإلى فقدانه للنظرة الإيجابية لذاته، بل وإلى نكران هويته التي يطمح إلى التخلص منها لاستبدالها بهوية حضرية.

هناك علاقة بين الوضع الاجتماعي وتصور الوضع. يتحدد الوضع الاجتماعي لسكان الأرياف بالشروط الموضوعية للفئات الريفية، كالمعدل المنخفض للتعليم واللتغطية الصحية وللإستهلاك داخل الأسر. أما تصور الوضع فيتشكل من كل تلك المواقف السلبية تجاه الوضع والتي تشمل النظرة إلى الذات. إن القروي لا يلوم وضعه فقط وإنما ينظر إلى ذاته سلبي انطلاقا من وضعه.

إن ظاهرة البطالة التي يعيشها الشباب الحامل للشهادات والتي يعرفها المجتمع المغربي، لها انعكاس سلبي على القيم التي تلازم التعليم. إن المعنى الذي تفصح عنه الظاهرة هو أن التعليم لم يعد منفذا من منافذ الصعود في السلم الاجتماعي. ونحن نعرف ما لهذا المعنى من تأثير، لا على الفرد الذي حصل على الشهادة ولم يحصل

على عمل ولم يحسن وضعه بالنسبة لأبيه فحسب، وإنما أيضا على القيم التي يقوم عليها التنافس داخل سيرورة الحركية الاجتماعية.

إن فقدان الثقة في التعليم وفي اكتساب المعرفة هو فقدان الثقة فيما اكتسبه الفرد من معارف لكي يحقق حركة اجتماعية تصاعدية من وضع لآخر. ولها عواقب على القيم التي تحرك التنافس من أجل اكتساب الخبرات ومن أجل الترقى الاجتماعي، وهو أيضا فقدان للثقة في الكفاءة؛ والكفاءة من إحدى القيم التي يقوم عليها التنافس في الوقت الحاضر وفي العالم. ماذا يحدث عندما يصبح التعليم غير قادر على أن يصبح قيمة في دورة التنافس التي تخلقها الرغبة الاجتماعية في تغيير أوضاع الفئات والأفراد نحو ما هو أفضل؟ عندما يحصل ذلك تبرز قيم أخرى يدور حولها التنافس. وإذا أردنا أن نقوم بنوع من التوازي بين السوق الاقتصادية وسوق القيم. يمكن القول بأن فقدان التعليم قيمته في بورصة القيم الاجتماعية ساهم في ظهور قيم أخرى خاصة بالسوق السوداء للقيم.

أصبح التنافس يدور حول الذهاب للخارج، للهروب من البطالة والركض وراء حلم تحقيق حياة أفضل. وتظهر قيم السوق السوداء الخفية لتؤطر التنافس على الوصول إلى هدف عبور حدود البلد نحو أوروبا. وتبتكر كل الوسائل للحصول على التأشيرة. ويتنافس المتنافسون في ابتكار أشكال شتى متجددة للتحايل. هناك فئة من الشباب تتكاثر يوما عن يوم، غادرت ساحة التنافس بالكفاءة لتلتحق بساحة التنافس بالتحايل ولتساهم في ترسيخ ثقافة التحايل (17). فمفاهيم الكفاءة والاستحقاق لم تترسخ بعد في لغتنا المتداولة. وكما قال الفيلسوف الألماني إرنست كاسيرير: إن الواقع في اللغة. إن مفاهيم كـ "المطور"، أو "كيعرف يدبر على راسو"، أو "عندو على من اتك"، أو "عندو على من يعول"، أو "عندولكتاف"، أو "عندولمعارف"، وغيرها من تعابير قاموس التحايل، تعبر عن مختلف الوسائط التي تؤدي إلى المطمح ما عدا واسطة الاستحقاق. بل وأكثر من ذلك تبرز تلك التعابير عقلانية التحايل واللجوء إلى

(17) لا يمكن أن ننكر أن الكفاءة في مجتمعنا عندما تبرز يتم التعرف والاعتراف بها. ولكن لا تتدخل دائما

أيديولوجية الكفاءة، كما يسميها بيير بوديو، في التحكم في ضوابط التنافس في مجتمعنا. وإنما ما نجده

شاذًا هو أيديولوجية الحنكة في التحايل التي تتسرب خفية في التعابير الجاهزة و المتداولة في لغتنا.

(18) Henri Mendras. *La fin des paysans. (Postface, vingt ans après)*, 2^{ème} édition, Arlès,

Acte-Sud, 1984.

تلك الوسائط، واعتبارها من طرف من يلجأ إليها، كما لو كانت مؤهلات ذاتية إيجابية، مما يؤدي إلى صراع وتأرجح بين قيم الكفاءة والعمل وقيم التحايل والبحث عن الوسائط.

الخاتمة:

إن تحليل مكونات وسيروية تحول الأرياف في ظل التحولات الكبرى للمجتمع، فرض علينا مقارنة بمنطق النقصان أو السلب. بحيث نتحدث عما يخلخل ويفكك كيانه وعما ينقصه، ولا محيد لنا من مقارنته بذلك المنطق، لأن مرجع مقارنة وضعه يوجد في مجالات أخرى، خصوصا في المجال الحضري. هل يمكن لنا أن نقول، على غرار ما قاله باحث فرنسي متخصص في القضايا القروية، عندما تحدث عن نهاية الفلاحين⁽¹⁸⁾، بنهاية مجتمع الأرياف كنتيجة لحتمية التحول؟ لا يمكن لنا أن نكون جازمين في الأمر، ولكن منحى التحول ينبئ بسيروية بنيوية لا رجعة فيها.

مما لا شك فيه أن المجتمع المغربي حقق تقدما منذ الاستقلال، وأن تطورا حصل في نمط العيش على جميع المستويات؛ لكنه سار في اتجاه تنمية لا متوازنة عمقت الفروق بين البادية والمدينة. ومن نقائص التنمية اللامتوازنة، أن ما أنجز منذ الاستقلال داخل المدن للرفع من مستوى البنيات التحتية في التعليم والصحة والسكن ومن تهيئة للمجالات الحضرية أدى ثمنه، وبشكل من الأشكال، المجتمع القروي. وإذا كانت تبعية المجتمع القروي للمدينة وتطلعه لنمط عيشها يشكلان سيروية حتمية لا رجعة فيها، فإن أفق التطور يفرض ابتكار تصور جديد لهيكل وتنظيم المدن، لكي تستعد لاحتضان التحول الكبير الذي يواجه الأرياف، تحول يتم نقله للفضاءات الحضرية.